ISSN : 2716-7984
المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية
المجلد 05 / العـدد:01 (السنة2023)، ص ص ..-- ..

تدخل الرّائد البريطاني "هايس سادلر جامس – Hayes Sadler, James" في حوادث 1895م بعُمان.

أدة/ فاطمة بلهواري[1]
fatmabe@squ.edu.om
د/ بدر بن هلال العلوي
alawib@squ.edu.om
قسم التاريخ –كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس

تاريخ الاستلام: 2023/03/01 تاريخ القبول: 2023/04/01 تاريخ النشر: 2023/08/24

ملخص:

يتناول موضوع هذا البحث تدخل الرائد الإنجليزي "هايس سادلر جامس ''Hayes Sadler James –أيام توليه وكالة "مسقط" ما بين سنتي 1892 إلى 1895م، في حوادث انتفاضة القبائل العُمانية، التي وقعت أحداثها سنة 1895م بعُمان في زمن حكم السلطان "فيصل بن تركي"(1888-1913م)، وكان لهذه الشخصية البريطانية تدخلها الواضح في تصاعد الموقف، الذي ترتبت عنه أحداث القطيعة بين سلطتي السلطان والقبائل المحلية. وقد أسهم هذا الرائد البريطاني في الدفاع عن مصالح حكومته، ورعاياها بعُمان، حين تعلق الأمر بالانفلات الأمني في كل من "مسقط"، و"مطرح"، وقد برز نشاطه المكثف في المنطقة حين أظهر تعاونه إلى جانب السلطان "فيصل بن تركي" لفرض الأمن والدفاع على المدينتين، كما تدخل في الشؤون الداخلية ضد شيوخ القبائل جرّاء تلك النتائج بدفع الخسائر المادية للتجار الهنود " البانيان"من الرعايا البريطانيين، بل كان له دور في فرض كيفية، ومدة تعويض هؤلاء الرعايا.

ولتحقيق أهدف هذه الدراسة استخدم المنهج الوصفي في رصد تفاصيل المعلومات الواردة في تقرير الوكلاء السياسيين لحكوماتهم من الجانب البريطاني والفرنسي خلال تلك المرحلة التاريخية، وتم الاستعانة بالمنهج التحليلي في تفسير بعض الحقائق الواردة فيه، ولم يُغفل المنهج المقارن عند الضرورة لأجل مقابلة النصوص المذكورة في هذه التقارير والمصادر التاريخية، وما توصلت

[1]- **بيانات المرسل: بلهواري فاطمة/ بدر بن هلال العلوي، السلطان قابوس البلد:سلطنة عمان، البريد الالكتروني: alawib@squ.edu.om /fatmabe@squ.edu.om**

إليه الدراسات حديثة من تخريجات حول حوادث 1895م في تاريخ عُمان الحديث، وبخاصة الدراسة الوثائقية للمؤرخ والموظف البريطاني في حكومة الهند "(ج، ج، لوريمر)."J,G,Lorimer -

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الجهود التي كرسها هذا الرائد البريطاني في مدينة مسقط لأجل لتسوية بعض مجريات أحداث 1895م في عُمان كانت تدخلا صريحا لخدمة وحماية مصالح الحكومة البريطانية، وتجدير السيطرة البريطانية على سلطتي السلطان والقبيلة العمانية على حد السواء. وأن المدة التي عاشها هذا الوكيل في عُمان كشخصية سياسية ودبلوماسية مَثل فيها السياسة البريطانية على الوجه الحقيقي، بحيث عمل ما في وسعه للحفاظ على الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي عامة، وعُمان خاصة، وبالضبط في مدينتي مسقط ومطرح، هاتين المدينتين الإستراتجيتين في مجال التجارة البحرية العالمية آنذاك.

كلمات مفتاحية : عُمان، فيصل بن تركي، هايس سادلر جامس، القبائل العمانية، الحكومة البريطانية.

Abstract:

The subject of this article deals with the intervention of the British Major "James Hayes Sadler" The days of his accession to the Muscat Agency between the years 1892 to 1895, in the invents of the Omani tribal uprising, which occurred in 1895 in Oman during the reign of Sultan Faisal bin Turki 1888-1913, and this British character had a clear interference in the escalation of the situation which led to the outbreak of events between Sultan and tribal powers This pioneer helped to defend the interests of his British government and its citizens in Oman.

His intense activity in the region was important when he demonstrated his cooperation with Sultan Faisal to impose security and defense in Muscat and Muttrah. He also interfered in internal affairs against tribal elders because of these results by paying material losses to British Indian traders, but instead played a role in dictating how and for how long this compensation would be compensated

To achieve the objectives of this study, the descriptive method was used to control the details of the information contained in the report of the political agents of their governments on the British and French sides during this historical period. The analytical method was used to explain some of the facts contained therein, and the comparative approach was not neglected when necessary in order to comply with the texts mentioned in these reports and historical sources, and the recent conclusions of the studies on the events of 1895 in the history of modern Oman.

The results of the study revealed that the efforts of Major " James Hayes Sadler" in Muscat to resolve some of the events 1895 in Oman were in the interest of the British government. And that the period during which this agent lived in Oman as a political and diplomatic figure in which he correctly represented British politics, so that he did what he could to preserve the British presence in the Gulf region by general and in Oman in particular, and exactly in the cities of Muscat and Muttrah, these two strategic cities in the field of world maritime trade at the time.

Keywords : Oman, James Hayes Sadler, Tribal uprising, The British government, The Sultan Faisal bin Turki.

مقدمة:

يتعين قبل الخوض في دراسة موضوع:" تدخل الرائد البريطاني" هايس سادلر جامس" -"J. A. SADLER في حوادث 1895م بعُمان، إلقاء نبذة تاريخية عن الوضع السياسي زمن تولي هذا الرائد مهامه في عُمان، إذ تزامن تواجده في المنطقة بمرحلة زمنية مهمة من مراحل التاريخ السياسي العُماني على المستوى المحلي والخارجي، تلك المرحلة التي اشتد فيها التنافس بين بريطانيا وفرنسا في عُمان خاصة، ومنطقة الخليج العربي والمحيط الهندي عامة(محمد بن عبد الله، 2007)(محمد شاكر، 2003). إلى جانب ظهور ما يمكن اصطلاحه بالموقف الوطني حيال الوضع العام.

تمكنت عُمان بحكم موقعها الإستراتيجي المفتوح على العالم الخارجي من التحكم في معابر التجارة العالمية، فهي تشكل نقطة مراقبة على الطرق الفارسية والهندية، مما أكسبها تميزا استراتيجيا، بسبب الحواجز الطبيعية المحيطة به، إذ يحيطها من الشمال والشرق والجنوب على التوالي كل من الخليج العربي، وبحر عُمان، وبحر العرب، وتطل من خلاله على المحيط الهندي، الأمر الذي جعلها محط أنظار الدول الأوروبية لتتنافس عليها، فسعت بريطانيا للحفاظ على أمن واستقرار إمبراطوريتها في الهند، وتأمين مصالحها الاستعمارية في الخليج العربي، فتصدت للدول الاستعمارية الأخرى المنافسة لها سيما فرنسا، المنافس التقليدي لها تاريخيا، حيث سعت فرنسا من خلال تحركاتها العسكرية والديبلوماسية إلى كسب ود السلطان العُماني "فيصل بن تركي"(غباش حسين، 1997، ص 210-238) ، ومحاولة إبعاده عن النفوذ البريطاني تمهيدا للسيطرة على طرق التجارة البريطانية، ومن ثمّ فرض شروطها على بريطانيا في الهند والحصول منها على امتيازات في أماكن أخرى من مناطق التنافس الأوروبي الاستعماري في العالم.

أولا: الأوضاع السياسية العمانية في عهد السلطان فيصل بن تركي

منذ انتقال الحكم للسلطان "فيصل بن تركي" عقب وفاة والده السلطان "تركي بن سعيد" عام 1888م شهدت العلاقات العُمانية-البريطانية توترا كبيرا بسبب رغبة السلطان "فيصل بن تركي" في التحرر من النفوذ البريطاني المهمين على عُمان والخليج العربي على الأقل في بداية حكمه آنذاك، حيث حاول السلطان أن يخالف تلك السياسة المكبلة بالمعاهدات تحت ضغط الحكومة البريطانية، والتي بدت فيها تنازلات كثيرة من جهة والده السلطان " تركي بن سعيد" لصالح البريطانيين على حساب سلطتي السلطان والقبيلة العُمانية بفروعها. وقد تطلع السلطان "فيصل بن تركي" عند استلامه المهام كسلطان على عُمان أن يكون سيّد دولة موحدة مستقلة بعيدة عن سيطرة بريطانيا. فعمل على التقرب إلى زعماء القبائل العُمانية، والتخلص من بعض وزراء العهد السّابق، وشهرتهم بالولاء للبريطانيين. كما لم يبد السلطان "فيصل بن تركي" أي استعداد للتعاون مع الوكلاء البريطانيين، فيما فرضوه من قرارات سابقة، بينما هدف إلى توثيق العلاقات مع فرنسيين رغبة منه في خلق توازن بين الدولتين الاستعماريتين (محمود شاكر، 1997، ص541-542).

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة بالتحالفات والصراعات الدولية من أجل السيطرة على منافذ التجارية البحرية في الخليج العربي، كان الوضع الداخلي لعُمان ممزقا، تحكمه نزاعات حادة، اندلعت مع سقوط إمامة "عزان" عام 1871م (يُنظر الحاشية: 1)، واستمرت خلال سلطة "فيصل بن تركي" على الحكم. فقد كان شيوخ السواحل في النزعات

الداخلية عن الحماية لأنفسهم بالتحالف مع القبائل البدوية البعيدة، والتي تم جرها إلى صراع الحكام على الساحل في صورة أحلاف مناوئة للوجود الأوروبي على السواحل العُمانية. وتأزم الوضع عندما زاد التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للقبائل المحلية، معتمدين في ذلك على الخبرة التي اكتسبوها في الهند في ممارسة الاستفزازات وتطبيق مبدأ فرّق تسد(نتاليا نيكولا، 2006، ص 60-192).

استطاعت بريطانيا في هذه الحقبة التاريخية تحصين مواقعها خطوة بعد أخرى، والتوسع طولا وعرضا، وإعداد تفاصيل المخطط الاستعماري بهذه المنطقة تحديدا، وما زاد في تفاقم الوضع أن قامت بفرض معاهدات جائرة على سلطة الشيوخ ودول الخليج القائمة. وما زاد في ترسيم الحضور البريطاني عند تثبيته بشكل رسمي في صورة إدارة يرأسها المقيم البريطاني في "بوشهر"، حيث أنه منذ عام 1823 م استخلاف المقيمين العسكريين محل المقيمين المدنيين في هذه الجهات، وأصبح المقيم البريطاني هو المسؤول عن جميع القضايا التي تخص منطقة الخليج العربي. وقد سارعت الحكومة البريطانية وممثليها في عُمان إلى قطع الطريق على السلطان" فيصل بن تركي" ومنعه من تنفيذ سياسته الاستقلالية والتحرر من ضغوطاتها، إذ سعت إلى الضغط عليه من خلال تأخر الاعتراف به سلطانا حتى عام 1890م ، رغبة منها بعقد معاهدة جديدة تضمن لها مزيدا من الامتيازات وهذا ما تحقق، إذ عقدت حكومة الهند معاهدة مع السلطان "فيصل بن تركي" في مارس 1891م نصت على إعفاء البضائع البريطانية من الرسوم الجمركية، والسماح للرعايا البريطانيين بامتلاك الأراضي في عُمان، فضلا عن عدم أحقية السلطان ببيع، أو رهن، أو إيجار أي جزء من أرضه من دون موافقة بريطانيا، وسنأتي على ذكرها لاحقا لما لهذه المعاهدة من أثر في تحريك ثورة القبائل العُمانية ضد السلطان .

وهذا بطبيعة الحال بعد أن كبلت الحكومة البريطانية السلطان بالدّيون، مقابل القروض التي كانت تدفعها له في ظل وضع مالي خانق، حيث لم يستطع في سنة 1894م من دفع المخصصات المالية المقررة لشيوخ "الغفارية " من سكان "وادي سمائل"، مما أدى إلى تقليص نفوذ السلطان على المناطق الساحلية لعُمان، وبذلك تمكنت الحكومة البريطانية من استغلال الوضع في فرض سيطرتها على المدن الاستراتيجية من عُمان كمسقط ومطرح، وإضعاف نفوذ السلطان، معتمدة في ذلك على جهود وكلائها السياسيين بالمنطقة، والشخصية المختار تناولها ضمن هذا البحث لا تقل أهمية عن أولئك الذين أبلوا في خدمة الحكومة البريطانية بلاء يشهد له تاريخ العلاقات البريطانية العُمانية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي.

ثانيا: التعريف بالرائد "هايس سادلر جامس – Hayes Sadler James":

كثيرة هي الأسماء التي أدت أدوارا سياسية وعسكرية في تاريخ التواجد البريطاني بالخليج العربي عامة وعُمان على وجه التحديد(يراجع الحاشية: 2) ، ويعتبر الرائد "هايس سادلر جامس " واحد من بين الذين مثلوا حكومتهم في عُمان أحسن تمثيل، بل كان لسان حالها في التدبير ورعاية مصالحها الاقتصادية في بلاد عُمان.

يعتبر الرائد الإنجليزي " هايس سادلر جامس " (21 ماي 1827- 9 جانفي1910) من بين الشخصيات البريطانية الفاعلة في تاريخ عُمان الحديث أيام توليه وكالة مسقط فترة 1892 إلى 1895م، مثّل الموقف الرسمي للحكومة البريطانية تجاه الثورات التي قامت خلال هذه المرحلة التاريخية في عُمان، وكان الراعي لمصالح بلاده ورعاياها

بمدينتي مسقط، ومطرح، خاصة بعد تلك الانتفاضة، وما آل إليه الوضع من تأزم على المستوى المحلي والخارجي، وللوقوف عند مختلف الحقائق التاريخية المرتبطة بسيرة هذه الشخصية ومدى حجم تدخلها في أحداث سنة 1895م في عُمان من جهة، ومدى تأثير مواقفها على سلطة السلطان "فيصل بن تركي" من جهة أخرى، استلزم الأمر الاستعانة بالوثائق الأرشيفية البريطانية(Historical affairs 1871-1913 Record of Oman 1867-1947, Vol: 2)، والفرنسية(Archive la courneuve ,Microfilm, Bte n° 184) المتاحة، وما توصل إليه البحث التاريخي الحديث من نتائج عن حيثيات وتداعيات الوضع العام لعمان خلال العقد الأخير من القرن التاسع العشر للميلادي، والذي رافق بشدة الصراع الأوروبي وانعكاساته على تهديد أمن واستقرار المنطقة في الخليج عامة وبلاد عُمان على وجه التحديد.

لم نتوصل إلى معلومات تفصيلية بخصوص بيوغرافية هذا الرائد، وقد يعود السبب في قلة أخباره إلى طبيعة عمله العسكري والدبلوماسي، إذ يتطلب الأمر كتم المعلومات إلاّ فيما هو ضروري عنه. فهو دبلوماسي، ومسؤول بريطاني، كُلّف في عام 1854م بالإشراف على مدرسة "رويال سوسيكس للميليشيا الملكية - The Royal Sussex Militia Artillery"، وفي عام 1858م تم ترقيته لمنصب رئيس الشّرف، وفي عام 1874م أصبح ملازما شرفيا برتبة ملازم، ثم كولونيل ابتداء من عام 1879 م، وقد استقال من عمله عام 1882م، وبعد تقاعده من الميليشيا، أصبح دبلوماسيًا، إذ تولى منصب القنصل في شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1887. وفيما بين 1893-1894م، أصبح الزعيم السياسي للخليج الفارسي (البحرين والكويت وعمان وقطر...). وتولى مهامه في مكتب الوكيل السياسي في مسقط على مرحلتين الأولى: في 27 نوفمبر 1892-1895م، والثانية 1896-1897م، وانتخب عضوا في الجمعية الجغرافية الملكية في ديسمبر1901م، توفي عام 1910م ، ودفن في مقبرة "بروبنت - Brompton" في لندن (www.revolvy.com/James Hayes) (www..britannica.com/biography/James-Sadler

وبعد ذكر ما توفر من سيرة هذا الرائد، سأتناول الحديث عن اتفاقه مع السلطان "فيصل بن تركي" لفرض الأمن والدفاع عن عدد من مدن عُمان منها مسقط، ومطرح، في حالة هجمات القبائل(ينظر الحاشية : 3) ، وذلك من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي التي أفصحت عن بعض الحقائق التاريخية تتعلق بمهمة الرائد "هايس سادلر جامس" ودوره في تفعيل أحداث 1895م، وذلك من خلال التقرير السياسي الهام، الذي بعث به القنصل الفرنسي " أوتاف- Ottavi"(ينظر الحاشية : 4) من مسقط بتاريخ7 يناير 1895م للوزارة الخارجية الفرنسية في باريس(Archive La Courneuve, Microfilm,Bte n° 184) ، حيث كشف التقرير عن نص الإتفاقية السرية الموقعة من طرف السلطان "فيصل بن تركي"، مع "أدوارد روس" المقيم البريطاني في الخليج في سنة 1891م، وعن الأسباب التي دفعت السلطان للتوقيع عليها، والمعروفة باسم الإتفاقية العُمانية - البريطانية للصداقة والملاحة والتجارة، هذا وقد فصّل القنصل الفرنسي فيه بدقة للوضع السياسي في عُمان ومنطقة الخليج العربي، وبخاصة عندما تفاقم الوضع الداخلي إلى حد الانسداد، كما ذكّر بالتدخل السافر من الرائد " هايس سادلر جامس " في محاولات منه خدمة لمصالح بلده بريطانيا. ولا

يخمرنا شك في نوايا الفرنسيين عند اهتمامهم بالقضايا الداخلية لعُمان، والتي تدخل ضمن محاولات فرنسا في التقرب من سلطان عُمان "فيصل بن تركي"، ووضع حد للنفوذ البريطاني، الذي بدأ يسطر على الملاحة والتجارة العالمية في المياه العربية الجنوبية، والمحيط الهندي(غباش حسين، 1997، ص 212-213).

وبالمثل، تم الاعتماد على وثائق الأرشيف البريطاني، والمتمثلة في مذكرة الوكيل السياسي البريطاني الرائد "هايس سادلر جامس" (مكتبة قطر الرقمية: https://www.qdl.qa /archive) ، موضوع هذا المقال، حيث تتكون تلك المذكرات من 95 صفحة، وجرى إرسالها إلى المقيم السياسي في "بوشهر"، سرد ضمنها الوكيل السياسي الأحداث المتعلقة بانتفاضة القبائل العُمانية في 1895م، التي قادها الشيخ "صالح بن علي الحارثي"(ينظر الحاشية: 5) من حلف "الهناوي" القَبَلي ضد سلطان مسقط وعُمان، "فيصل بن تركي "، والإجراء الذي اتخذته الوكالة السياسية البريطانية بمسقط في هذا الشأن.

ثالثا: ظروف تأزم الوضع الداخلي في عُمان قبل عام 1895م

وقبل الخوض في تفاصيل حوادث 1895م تجدر الإشارة إلى ذكر أهمية محتوى برقية الرائد "هايس سادلر جامس" الوكيل السياسي في مسقط إلى العقيد "ويلسون-Wilson " المقيم السياسي بمسقط بالخليج العربي، حيث أبلغه بالتطورات الخطيرة التي حلت بعُمان تتصدرها تحركات القبائل العُمانية ضد سلطة السلطان " فيصل بن تركي". لقد قدم هذا الرائد تقريرا هاما محللا فيه أسباب تفاقم الوضع في عُمان خلال 1895م في قوله: " ... أود عرض بعض الملاحظات حول الوضع السياسي في عُمان، وحول ما يمكن أن يساعد في توجيهنا وإرشادنا، إنه ربما يؤدي في النهاية إلى تغيّر سياستنا نحو القطر ونحو حاكمه..." (محمد بن عبد الله بن حمد الحارثي، 2007، ص 1275) ، وسيكون لهذا التقرير دوره في تتبع وكشف تفاصيل تلك حوادث، التي كادت أن تنهي حكم السلطان "فيصل بن تركي".

قبل الشروع في تفاصيل تاريخ انتفاضة 1895م تجدر الإشارة إلى معرفة عناصر قوى النزاع، حيث شاركت إلى جانب الشيخ "صالح" في الثورة قبائل هي: الحرث، والحبوس، آل بورشيد، الزكاونة، بني بطاش، العوامر، بني نعمان، الفوارس، الشروج، الرحبيون وغيرهم، ومعظمها قبائل " هناوية". أما القبائل التي وقفت إلى جانب السلطان "فيصل بن تركي"، هي: بني جابر، بني بوعلي، بني بوحسن، بني راسب، وبني هشم، والنعيم، والحجريون وغيرهم، وكلها قبائل "غفارية"، ماعدا " بني بوحسن".(لوريمر، 1973، ج2، ص833).

كما أن الوصف الطوبوغرافي (ج، ج، لوريمر ،1973، ص833) والإثنوغرافي الدقيق الذي تقدم به الرائد "هايس سادلر جامس" عن توزيع القبلي في عُمان، يمثل دليلا على التوغل البريطاني بين الأوساط الاجتماعية العُمانية، والتوصل إلى معرفة الأنساب، لدليل آخر على مدى التوغل العميق في معرفة المنطقة وقبائلها، وهي من الأمور الشائكة، والمعقدة على هؤلاء الأوروبيين، غير أن المصلحة الاستعمارية تدفع بهم لتسخير كل السبل لأجل التحكم في زمام الأمور.

تبين أنه ثمة أسباب أدت إلى تأزم الوضع الداخلي في عمان وكان أهمها:

1- أن انحصر نفوذ السلطان "فيصل بن تركي" في بعض المدن، مما أدى إلى خضوع المزيد من القبائل "الغفارية" للشيخ "صالح بن علي"، ويعود ذلك إلى سياسة السلطان القائمة على عدم التدخل في مناطق تمركز السلطة القبلية، ولم يستثمر

السلطان فرصة الهدوء والسلام بعد توليته للسلطة، حيث كانت البلد مؤهلة، والفرصة مناسبة لتوحيدها تحت حكمه(ثابت العمري، جبر الخطيب، 2016، ص575) ، فقد حاول تفادي وتجنب العداءات بين القبائل مستخدما أسلوب شراء الذمم بدفع لها الأموال، غير أن هذه السياسية جلبت عليه الأزمات والديون المالية، وفشل في تأمين الولاء والطاعة له، كما ترتب عن هذا الأسلوب تفشي حالة العصيان القبلي في عُمان عند شعورها بضعف سياسة السلطان "فيصل بن تركي"، وتقلص هيبته وبخاصة عندما ضغطت عليه الحكومة البريطانية في فرض شروطها عليه حين وقّع معها معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة، التي تمت في 9 آذار 1891م وقد كبلته بقيود شديدة جدا، فمنعته من استيراد أو تصدير أية سلعة، كما مُنع من عقد أي معاهدة مع غير بريطانيا، وبذلك ربط بلاده بهذه القيود، هذا والكثير من بنودها كشفت عن ترسيخ بريطانيا لمصالحها، وانتقاص من سيادة السلطان، وأهم ما جاء فيها:

- توفير أفضل معاملة تجارية للبريطانيين في مسقط.
- السماح للبريطانيين بشراء الأراضي والمنازل.
- حرية التجارة بين المناطق التابعة للبلدين.
- أن لا تزيد الرسوم الجمركية على الرعايا البريطانيين بمن فيهم التجار الهنود عن 5%.
- إشراف السلطات البريطانية على التجارة الخارجية لمسقط.
- تشمل السلطة القضائية للوكيل السياسي البريطانيين والرعايا الهنود وغيرهم من الرعايا المستعمرات البريطانية الأخرى (ثابت العمري وجبر الخطيب، 2016، ص 586) (فرج باسم إبراهيم، 2011، ص 4).

ومما زاد في تفاقم الوضع ذلك التسامح الذي انتهجه السلطان مع الهنود "البانيان"، حيث سمح لهم بإقامة معبدهم في مسقط، وهذا الإجراء أدى إلى سخط واستياء القبائل منه، وبدت بوادر الغضب والتمرد والنفور من سياسة السلطان واضحة في مواقف زعماء القبائل، التي تصدرها الشيخ " الصالح بن علي" شيخ قبيلة "الحرث" عام 1895م.

كما كان لسياسة السلطان في عدم إشراك زعماء القبائل العُمانية بفروعها في الحكم، وعدم تدخله في حل نزاعاتها ومشاكلها، وترك أمر تسويتها من قبل شيوخها، كان له الأثر الذي زاد في تباعد سلطة القبيلة عن السلطان، وخلق جو من التنافر، كما كان لسياسته المتمثلة في عدم التدخل لحل النزاعات والخلافات بين القبائل أثرها في المزيد من خضوع القبائل "الغفارية" إلى الشيخ "صالح بن علي الحارثي"، مثلما حدث أن شيوخ قبيلة كل من "الرحبيين "، و" الندابيين"، وهما قبيلتان من القبائل الغفارية المسيطرة على الطرق الرئيسية، يتعاونان مع الشيخ " صالح بن علي الحارثي ". (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، 2007، ص 1275) (صالح العقاد، 1956، ص149-150) ، ولم يقم السلطان إلاّ في حالات نادرة بالتدخل أو العمل على إحلال السلام بين القبائل المتنازعة، في حين كان يقوم بهذه المهمة بشكل دائم شيوخ القبائل في الداخل، وأحياناً تترك إلى الأطراف المتنازعة لتقوم بالتسوية بنفسها، مما كان يترتب عنه أحيانا العديد من عمليات القتل والنهب والسلب، وأحايين أخرى إلحاق الضرر بالسلطان نفسه.

ومما عمق الخلاف بين الطرفين تعاون السلطان مع الحكومة البريطانية في تقييد ومراقبة حركة تهريب السلاح، ومنع تجارة الرقيق، من خلال عقده تلك معاهدة 1891م السالفة الذكر، والتي اعتبرت جزءا من سياسة بريطانيا التي هدفت

من ورائها بتأكيد سيطرتها على سواحل الخليج العربي. وقد كان لهذا التدخل أثره على الموقف المعادي للقبائل العُمانية، وبخاصة أن الشيخ "صالح بن علي الحارثي"، ومعظم القبائل الداخلية كانت ترفض تلك السيطرة البريطانية على القرار الرسمي للسلطان، وترى أن من حقها شراء الأسلحة وبيعها، والمتاجرة في الرقيق.

2- الطموح غير المنقطع للشيخ "صالح بن علي الحارثي" في تغيير السلطة، ومعارضته المستمرة لسلاطين مسقط، والعمل على عزلهم، إذ كان يرى في تعيينهم مخالفة حسب المذهب الإباضي، الذي يتم من خلاله اختيار الحكام بالانتخاب، ويلقبونه بالإمام، خاصة بعد انصياعهم لمصالح، ومطالب الحكومة البريطانية التي كانت في نظرهم السبب في إضعاف البلاد. وفي هذه الظروف المتأزمة استمر الشيخ "الصالح بن علي الحارثي" في تعبئة الأنصار والأتباع، وفرض سلطته في تلك الجهة كزعيم تعقد له الطاعة والولاء (وندل فيليب، 2012، ص242)، وقيل أن الشيخ يكون قد تحصّل على الدعم من السلطان "حمد بن ثويني" حاكم زنجبار، الذي وجد في هذا الوضع فرصة ظهوره لتحقيق حلم توحيد عُمان وزنجبار تحت حكمه (وندل فيليب، 2012، ص241-242)، وكان لهذه الأسباب والظروف بداية للهجوم على مسقط، وإعلان الحرب على السلطان "فيصل بن تركي".

وترجع الإرهاصات الأولى لحوادث سنة 1895م عندما قامت القبائل الغفارية بإغلاق ممرات المنطقة الشرقية باتجاه مسقط بوادي سمائل، وألزمت قوافل الهناوية بالمرور في مناطقهم الداخلية في عام 1891م، وقيل ما حصل كان بتحريض من شيخ قبيلة الحرث "صالح بن علي الحارثي"، الذي غضب من السلطان "فيصل بن تركي" حين قرب إليه "سعيد بن علي الحارثي" معتقدا أن هذا افساد لمكانته ونفوذه داخل قبيلة الحرث (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، 1956، ص 1276). هذا وقد تجمعت جملة من الأسباب التي أوقدت نار الحرب ضد السلطان "فيصل بن تركي"، كما أسلفنا الذكر، وعلى إثر هذا التصرف من القبائل الغفارية، أرسل السلطان رسولا إلى شيوخ تلك القبائل، وطلب منهم إزاحة تلك الحواجز التي أقاموها، غير أنهم لم يستجيبوا لأوامره، مما دفعه إلى اعتقال اثنين من أبناء شيوخهم حين كانوا متواجدين في مدينة مطرح، وزج بهما في السجن (لوريمر، ج2، 1977، ص 824-825)، وازدادت الأمور سوءا، وتوسعت دائرة الصراع لتشمل قبائل جعلان، والباطنة.

يبدو أن محاولات السلطان في تهدئة الأوضاع باءت بالفشل، واستمر الوضع إلى أن انطلقت شرارة المواجهة المسلحة في شهر كانون الأول عام 1894م بين قبيلتي "بني ريام"، و"بني هنأة" في بلدة "نزوى"، حيث بادر "بنو ريام" بالهجوم على مسجد "السويق"، مخلفا مجزرة من 15 شخصا داخل المسجد، فأعقبها ردة فعل عنيفة من "بني هنأة" بقيادة زعيمهم "الشيخ بدر بن هلال"، كان نتيجته مقتل 25 شخصا من" بني ريام "وجرح 150أخرين. وفي الشهر الموالي أرسل الشيخ "صالح ابنه عبد الله" للتوسط بين "بدر بن هلال"، و"سليمان بن سيف"، شيخي القبيلتين المتنازعتين. ويبدو أن الشيخ استغل الوضع في التوسط بين المتنازعين، وتراجع سلطة السلطان "فيصل بن تركي" في التدخل السريع لحل الصراع، واستطاع في النهاية أن يحقق صلحا مدته ستة أشهر (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، 1956، ص1276). سار "عبد الله بن صالح" من "نزوى" إلى "مسقط" في11 شباط، ومعه "محسن بن عمر"، الذي كان رفيقه في زيارته لزنجبار، وفي اليوم التالي ظهر "حمود الجحافي" شريكهما وبرفقتهم أربعمائة مقاتل، مما كشف عن أهبة

الإستعداد في إسقاط النظام القائم، وليس رغبة منهم في تقديم واجب التعزية في وفاة "فهد" أخ السلطان "فيصل بن تركي"(وندل فيليب، 2012، ص 241-242)، أو بنية مناقشة تصاعد الوقائع التي حدثت في "نزوى" مع السلطان (لوريمر، ج2، 1973، ص 826).

وتذكر أخبار اللقاء أن تمت في إطار ضيافة راقية من جانب السلطان "فيصل بن تركي" لهؤلاء الشيوخ، حيث أحسن وفادتهم، ورتب لهم سبل الضيافة اللازمة لمقامهم. غير أنه لم يسمح لبعض من جماعة الشيخ "عبد الله بن صالح " بدخول مسقط، لكن عناصر منها تسللت إلى داخل المدينة في شكل مجموعات، وقد انتبه إليها حرس السلطان، وابلغوه أمرها، لكن هذا الأخير لم يول الأمر أهمية معتقدا أن هؤلاء لا يمكن لهم خرق أعراف الضيافة العربية، وتحولها إلى خيانة (وندل فيليب، 2012، ص 243).

توالت الحوادث كما أوردها جل من تتبع تطوراتها أن اقتحم أنصار الشيخ "عبد الله بن صالح" في الساعة الرابعة من صباح يوم 13 شباط 1895م مداخل مدينة مسقط، وافسحوا المجال لرفقائهم القادمين من "روي- Ruwi" لدخول المدينة، وفي ذات الوقت ضربوا حصارا على منزل الشيخ بدر بن يوسف" قائد قوات السلطان، وأوقفوا أي تحرك بداخلها، فاتجهوا نحو قصر السلطان متتبعين أثره، واقتحموا القصر الجديد، ثم غادروه إلى القصر القديم الذي كان السلطان موجودا فيه، غير أنه دافع عن نفسه ببسالة، واستطاع الهرب مع زوجته وشقيقتها عبر أسطح المنازل المجاورة حتى نزلوا في الوكالة البريطانية، ومنها انتقلوا إلى قلعة "جلالي" (وندل فيليب، 2012، ص 826).

رابعا: مواقف الرائد "هايس سادلر جامس" في حوادث 1895م في عُمان:

حول سياق الحوادث وتصاعد أخطارها، قدم الرائد البريطاني "هايس سادلر جامس" موضوع هذه الدراسة صورة في تقريره عن عدم دراية السلطان مما كان يخطط له في ميدان القبائل بزعامة الشيخ "صالح بن علي"، وابنه "عبد الله" من استعدادات في التحرك باتجاه مدينة مسقط، والإطاحة بحكمه، كما بين في تقريره بأن السلطان لم يكن ليعتقد بأن ذلك الشيخ الزعيم يضمر له شرا محدقا (وندل فيليب، 2012، ص).

لقد كان لهذه الحوادث وقعا قويا، أدى إلى تدخل الوكالة البريطانية في شخص الرائد "هايس سادلر جامس" في محاولة منه لدفع الضرر عن مصالح دولته في عُمان، فكتب تقريرا بخصوصها مفصلا في جوانب عديدة منها، وأرّخ التقرير إلى بدايات ظهور أزمة القبائل العُمانية بالسلطة الحاكمة في عُمان التي يمثلها السلطان "فيصل بن تركي"، وتطرق إلى توصل الشيخ "صالح بن علي الحارثي" إلى هدنة بين الشيخ "بدر بن هلال" زعيم "نزوى" وخصمه الشيخ "حمود الحجافي"(ينظر الحاشية: 6) وهما في طريقهما لزيارة السلطان بمسقط بخصوص شؤون "نزوى".

والملاحظ أن التقرير لم يُفصل كثيرا عن اللقاء الذي جمع السلطان والشيخين، وما دار بينهم من حوار، بل اكتفى بالحديث عن حسن الضيافة التي تمت في هذا اللقاء، واعتبره خطوة انتقال الزعمين نحو السلطان بالإيجابية، إذ كانت فرصة مواتية له لوضع قبضته على هذه المدينة، غير أن الأمور لم تسير كما كان يتوقعها، حيث وصل وفد الشيخ "عبد الله بن صالح" وعددهم حوالي أربعين شخصا إلى مدينة مسقط، وأحسن السلطان وفادتهم (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، 1956، ص 1266).

وقف الرائد "هايس سادلر جامس" عند أدق التفاصيل بداية من هجوم الثوار على قصر السلطان حسب ما وردت إليه من الأخبار في قوله:" ...وبحسب الروايات التي نمت إلى علمي أن الوهابية والحضارم – حرس السلطان الأوفياء – بدأوا يشكون في نوايا الزائرين، وقد نبهوا صاحب السمو السلطان بذلك، ولكنه لم يُعر الأمر اهتماما...". (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، 1956، ص 1266).

وفي عبارة صريحة وردت عن الرائد "هايس سادلر جامس" ضمن هذا التقرير، أن لجأ أهل السلطان المقربين منه إلى الوكالة البريطانية لطلب النجدة أثناء هجوم الثوار على القصر لحماية السلطان المحاصر في قصره في قوله:" ... تلقيت الخبر عند بزوغ الفجر من بعض رجال الجمارك، ولم يبلغوني بمعلومات مكتملة وبدأت أتساءل، وفي ذلك الوقت تمكنت زوجة السلطان، وزوجة أخيه من الوصول إلى الوكالة ... وعلمت منهما بالهجوم على القصر وطلبتا مني حماية السلطان، وأرجعتهما مع رسالة عرضت فيها على السلطان حماية الوكالة البريطانية إذا لم يتمكن من الاحتفاظ بالقصر... ولكن تدخلنا عسكريا لم يكن واردا... "(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، 1956، ص 1266).

لقد أثار موضوع هجوم الثوار على قصر السلطان "فيصل بن تركي"، واحتلالهم لمسقط حفيظة البريطانيين، فكانت ردة فعلهم سريعة لغرض حماية أرواح وممتلكات رعاياهم في مسقط، فأرسل الوكيل السياسي الرائد "هايس سادلر جامس" رسالة إلى المقيم البريطاني في "بوشهر" يخبره بخطورة الأحداث، ويطلب منه تزويده بسفينة حربية لمعالجة الموقف في مسقط، وبالسرعة الممكنة، واستجابة لطلب هذا الوكيل، وصلت السفينة "سفنكس- Sphinx" إلى مسقط، ووجّه الرائد البريطاني رسالة تحذيرية إلى "عبد الله بن صالح"، وإيقاف القتال لكي يتمكن رعايا بريطانيا من مغادرة المدينة، فاستجاب المهاجمون للطلب، ووافقوا على الهدنة لمدة يومين للسماح بنقل رعاياهم إلى مكان آمن(محمود شاكر، 1997، ص542).

يبدو أن مسألة مدّ العون للسلطان من أجل الخروج من هذا المأزق تم عرضها على الفور من قبل هذا الوكيل السياسي البريطاني، فعُقد معه اجتماعاً عرض فيه عليه، وعلى أسرته الحماية البريطانية، إذا لم يتمكن من استعادة الوضع لصالحه، ولكن السلطان شكره على العرض، وقال بأنه لا يحتاج إلى الحماية ما دامت القلاع ستكون تحت سيطرته(ينظر الحاشية: 7).

ولا يستبعد هذا الرفض من قبل السلطان كان خشية من التدخل الصريح لبريطانيا في الشؤون الداخلية لعُمان، وما يؤكد ذلك أن اتخذ هذا الوكيل السياسي بعد هذا الهجوم بعض الإجراءات لحماية أرواح، وممتلكات الرعايا البريطانيين قدر الإمكان، ثم وجه خطاباً إلى الشيخ "عبد الله بن صالح" يُحمّله شخصياً مسؤولية أية أضرار تقع بحقهم، وعلّق أوراقاً على أبواب منازل التجار الهنود" البانيان" للدلالة عليهم، كما سلّم علم بريطانيا لتجّار مطرح ليرفعوه على قلعتهم، وأخيراً استدعى حرس المدفعية ليدافعوا عن مبنى الوكالة البريطانية(لوريمر، ج2،1973 ، ص 827).

خامسا– تدخل الرائد "هايس سادلر جامس" في تسوية الخلاف بين شيوخ القبائل والسلطان "فيصل بن تركي":

أدلى الرائد البريطاني بتصريح أن السلطان قد طلب منه التوسط لدى الثوار بالسماح لعائلة أخ السلطان بمغادرة منزلهم للذهاب لقلعة "الجلالي" التي لجأ إليها، كما قدم صورة مكتملة ومفصلة لما آل إليه الوضع بعد الهجوم على مسقط

في قوله: "... استمر الموقف كما كان في مساء الثالث عشر، حيث يحتل السلطان واخوانه القلعتين المطلتين على الميناء. وتمكن رجالهم من الاستيلاء على كل الأبراج الخارجية، وأحد الأبراج الواقعة على جدار المدينة في الجهة الجنوبية الشرقية، بينما استولى الثوار على المدينة نفسها، وقد قدر عدد الثوار بحوالي 250-300 رجل، لم يتحرش المتمردون بأي من السكان، كانوا منضبطين تحت سيطرة قيادتهم، وأعلموه أنهم جاءوا ليحكموا وليس لينهبوا، وقد تمركزوا في مواقع دفاعية جيدة من المدينة منتظرين قدوم التعزيزات"(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، 2007، ص1268).

ومما يكشف عن تواصل هذا الرائد ببعض العناصر الفاعلة لأحداث 1895م واستخباره عن الترتيبات الأولية للانتفاضة ومجرياتها، ما ورد عنه أنه تسلم رسالة شفوية من المهاجمين يفيد فيها أن الشيخ "عبد الله بن صالح" قدم بقوة كبيرة في مساء ذلك اليوم أو الصباح ليحتل مدينة مطرح، واقترحوا أن يقوم الرعايا البريطانيون بحماية ممتلكاتهم، ورداً على ذلك أرسل إليهم مترجم الوكالة الذي أبلغهم بأنهم سوف يتحملون المسؤولية عن أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين، وقد نقل المترجم إلى الوكيل السياسي أن هدف الثوار الأساسي هو عزل السلطان "فيصل بن تركي"، الذي أظهر بحكمه الضعيف أنه غير مناسب لحكم عُمان، وأنه لم يعد أحد قادر على تحمله، وأنهم جاءوا لينصبوا على عرش عُمان حاكماً قوياً يفرض سيطرته على البلاد كلها(Bailey, R W,1867-1947, p666). ويبدو أنه الجواب الذي أثلج صدر هذا الممثل السياسي أن مصالح بريطانيا هي في مأمن في ظل هذه الحوادث.

وقد أفصح الرائد "هايس سادلر جامس" ما يؤكد ذلك التوسط الذي قام به في ظل هذه التطورات أن السلطان "فيصل بن تركي" وهو في قلعة "الجلالي"، اتصل به وعرض عليه الحماية التي قوبلت بالرفض، وقد اهتم الرائد البريطاني بردة فعل السلطان والروح المعنوية العالية، التي تحلى بها في تلك الظروف الحرجة من حكمه، الذي كان واثقاً من قدرته على استعادة مسقط من الثوار، وفي اليوم التالي تقدم الثوار باتجاه مبنى الوكالة ليتسنى لهم محاصرة قلعة "الجلالي" أين يقيم السلطان، إلاّ أن الوكيل السياسي نصحهم بالعدول عن ذلك، فاستجابوا لنصيحته (لوريمر،1973، ج2، ص828).

ومما يؤكد على قوة الحضور البريطاني في التوسط، أن الرائد البريطاني قام بزيارة السلطان ، وفي اللقاء بينهما سأله السلطان عن إمكانية التوسط بينه وبين الثوار قبل أن يتم تدمير المدينة، ثم سأله عمّن سيعتبر مسؤولاً عن الخسائر التي سيصاب بها المحايدون من الناس في حال لو قام بترك القلعة، وحاول استرداد المدينة بالقوة، وقد عبر الوكيل البريطاني عن سعادته للتوسط بين الطرفين حين يحين الوقت المناسب، وذلك لأنه الثوار في هذه المرحلة يرفضون التعاون أو التنازل عن مطالبهم، وعن السؤال الثاني أجاب بأن حكومته مسؤولة عن ضمان الأمن للجميع، ورغم أنه حمل الثوار مسؤولية أية خسارة تحدث إلاّ أنهم برأيه تمكنوا من المحافظة على سيطرتهم على المدينة لمدة خمسة أيام دون وقوع أي اعتداء على السكان وممتلكاتهم(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007 ،ص1269). وهو ما يعني ضمناً أن الوكيل السياسي لا يرحب برغبة السلطان في استعادة المدينة بالقوة.

تطورت الأخبار بشكل خطير وعنيف، حيث استعاد السلطان مسقط بالقوة، فكثر النهب والحرق، الأمر الذي استدعى وصول المقيم الوكيل البريطاني بحرا، ومحاولة استغلال الظروف للضغط على الطرفين المتحاربين والمطالبة بالتعويضات لما حلّ من خسائر مالية لرعاياهم بالمدينة (لوريمر،1973، ج2، ص832).

في ظل عدم القدرة على حسم الموقف لأي من الجانبين المتحاربين التقى الشيخ "محسن بن عامر" بالوكيل البريطاني في 2 مارس من السنة نفسها لمناقشة الوضع العام، وفي اللقاء أوضح "محسن بن عامر" أن قادة الثوار يمثلون كل القبائل "الهناوية"، وأن رغبتهم تتمثل بعزل السلطان، واستبداله بصديق الحكومة السلطان "حمد بن ثويني" (1893-1896) سلطان زنجبار، وإذا رفض ذلك، فإنهم سيرشحون أحد أبناء الإمام "عزان بن قيس"، وبخصوص الشكاوى التي تكررت عن السلب والنهب فقد اعترف بأن شيوخ الثوار لم يعودوا يسيطرون على رجالهم سيطرة كاملة، وأنه يمكن تعويضها من قبل الشيخ صالح بن علي كونه غني وثري.

رد الوكيل "هايس سادلر جامس" على هذه المقترحات بنفيه موافقة كل القبائل الهناوية عليها، وأن هذه الأخيرة لا تمثل القبائل الغافرية أصحاب الأكثرية في البلاد، ويقفون إلى جانب السلطان، وفي نهاية اللقاء حذرهم من أن إشاعة الاضطرابات في البلاد وإيقاع الخسائر بالمصالح البريطانية يُعد في نظر الحكومة البريطانية أمراً خطير، وواعداً إياهم بنقل وجهة نظرهم إلى الحكومة البريطانية(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007 ،ص 1265).

ومما يؤكد على مساعي الرائد البريطاني في التوسط بين المعارضة والسلطة، أنه التقى في 7 مارس بالشيخ "صالح بن علي" شخصياً في بناية "دار العوائد الجمركية" في مسقط، وفي اللقاء أخبره رد الحكومة البريطانية عن عروض المشايخ التي تقدموا بها لعزل السلطان، وجاء فيه أن مسألة توحيد عُمان وزنجبار تحت قيادة "حمد بن ثويني" أمراً يستحيل تحقيقه وليس موضوعاً للنقاش(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007 ،ص1270) ، وأن ممتلكات الرعايا البريطانيين يجب احترامها وإلاّ سوف تتخذ الحكومة من جانبها إجراءات رادعة لحمايتها.

وقدم هذا الرائد البريطاني اعتراف زعيم المعارضة الشيخ "عبد الله بن صالح" بمسؤوليته عن الخسائر التي تسبب بها الثوار، ووعد بدفع التعويضات عنها كاملة، ثم طالب برحيل ما تبقى من الرعايا البريطانيين من المدينة، ولكن الوكيل البريطاني أخبره باستحالة ذلك في ظل الظروف القائمة، لأن أرواح الرعايا البريطانيين لم تعد في مأمن من الثوار والبدو، وفي اليوم نفسه تقدم السلطان بطلب إلى الوكيل البريطاني لطرد الثوار من مسقط، ولكن هذا الأخير رفض ذلك بناءً على تعليمات الحكومة البريطانية(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007 ،ص1270).

استمر الشغب والاضطراب في المدينة إلى أن تم التوصل إلى عقد صلح بين الطرفين برعاية الوكيل البريطاني في 9 مارس 1895م، وبموجب الاتفاق يدفع السلطان للثوار وقادتهم مبلغ 12 ألف روبية، والسماح لأسرة "الرستاق" للإقامة في بلدة "الرستاق"، وأن يعمل السلطان على إزالة الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة، وفي مساء اليوم أوقف الثوار إطلاق النيران، وغادروا مع شيوخهم المدينة إلى المناطق التي جاءوا منها، كما نزل السلطان وأخوه "محمد" برفقة الوكيل البريطاني إلى المدينة وشوارعها للإطلاع عليها، وتفقد أحوالها بعد أن غادرها الثوار(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007 ،ص1270).

كانت من نتائج ذلك الهجوم أن تأزمت العلاقة بين السلطان وبريطانيا بسبب عدم مساعدة الأخيرة للسلطان "فيصل بن تركي"، وأصبح رعايا بريطانيا وممتلكاتهم تحت رحمة المهاجمين، وقد وجدت بريطانيا صعوبة لإخراج المهاجمين من المدينة بنيران مدفعية سفنها الحربية دون إحداث تدمير لها. اتفق الطرفان على إنهاء القتال والمثول للتفاوض بعد أن

دمرت وأحرقت المدينة ونهبت ممتلكات الأشخاص. وقدم هذا الوصف الدقيق للمدينة بعد أن حل بها الدمار، حيث ذكر: "... في صبيحة اليوم التالي كانت المدينة قد خربت وهجرت، وبالإمكان رؤية من كل الإتجاهات محلات تجارية منهوبة، ومنازل مفتوحة حطمت أبوابها وأخليت من محتوياتها ..."(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007، ص).

كما أن سقوط مدينة مسقط عند أول هجوم وسيطرة الثوار عليها كشف مسألة في غاية الخطورة أن أغفل وأهمل السلطان إعداد وسائل الدفاع اللازمة عن عاصمته. ففي الوقت الذي هاجم فيه الثوار المدينة كانت هناك حامية عسكرية قليلة العدد والقوة (ثابت العمري، جبر الخطيب، 2016، ص 652).

سادسا: توسط "هايس سادلر جامس" في تسهيل منح حكومته قرض مالي للسلطان "فيصل بن تركي ":

إن قدوم الجانب البريطاني على مساعدة السلطان "فيصل بن تركي" لم يكن بالأمر البسيط، بل قدم الرائد البريطاني تبريرات عديدة ضمن التقارير التي كان يرسلها إلى "بوشهر"، نظرا لتخوف حكومته من الوقوع فيما لا يحمد عقباه مستقبلا في هذه الجهات من بلاد الخليج العربي. والتقرير هذا يعتبر دليلا على أن مصلحة بريطانيا في العملية هو الحفاظ على استمرار قوة وجودها بالمنطقة، وهذا مقطع من مذكرة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العقيد "أف. أي. وتسون" عند ذكره: "... أن هذا الرائد يعتقد بأننا لا نستطيع الإعتماد على السلطان وحده لحماية مصالحنا الهامة جدا في مدينتي مسقط ومطرح، وهما المدينتان اللتان يسيطر فيهما الرعايا البريطانيون من الهنود على الثروة والتجارة، ومن هذا المنطلق فإننا نسعى إلى محو وتبديد أية فكرة عن حيادنا الصارم وسط القبائل، وذلك بأن مساعدتنا ستكون للحكومة والسلطة القائمة، ومن ثمّ سيكون حدوث مشاكل لاحقة أمرا من غير المؤمل أو الممكن حدوثه..."(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007، ص1271).

وقد عبّر الرائد عن أهمية دور الحكومة البريطانية في تقديم العون لحكومة عمان في أوقات المحن وذلك حفاظا على مصالح بلاده في كل من مسقط ومطرح ضمن تقريره " ... إن ما أقصده هو أنه إذا ما كانت أهدافنا هي البقاء في هاتين المدينتين – مسقط ومطرح- وأننا نسعى إلى تأمينها ...وأن تقوم بمهامها الأمنية تجاه أشخاصها وممتلكاتهم ، وإذا ما كنا نسعى إلى تأمين التجارة المحلية مع الهند، فإن تبني نهج سياسة حيادية حينما ينشأ تمرد آخر ضد السلطان ونفوذ ، وحكمه فإنها – أي هذه السياسة الحيادية – تجاه مثل هذا الموقف ربما تفشل في تأمين وحفظ أهدافها..."(محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007 ،ص1272).

لم يخف هذا الرائد في تقريره أهمية مساعدة الحكومة البريطانية للسلطة الحاكمة في عمان لأجل الحفاظ على مصالح بريطانيا في المدينتين مسقط ومطرح في قوله:"... أن حكومة الوصاية ليس من الضروري أن تقوم بمساعدة غير متكافئة بطرف دون لآخر لدعم حكومة السلطان، سيكون الأمر صعبا كما أرى مع وجود المنافسة بين القبائل الغفارية، والهناوية، إلاّ أنه بمساعدتنا للسلطان سيتمكن من الحكم بطريقة متوسطة ومعتدلة، وأن حكم السلطان لم يعتمد مطلقا على القسوة المعتمدة ، وسننظر إلى مساعدته لإعادة السلطة لحكمه، كما إنها ستختبر الخطوط الطموحة الأساسية لبعض الشيوخ والزعماء من أمثال الشيخ "صالح بن علي" ، ولا ينبغي علينا التدخل في الشؤون الداخلية أكثر مما يتوجب علينا

ذلك، ومما نراه ضرورة تستوجب التدخل، لذا فإني أعتقد أن وجود قوة لنا في عُمان تحمل اسمنا يمكن أن يمثلها وجود ضابط بريطاني يعمل على معالجة وإنهاء النزاعات القبلية الداخلية التي عادة ما تحدث..." (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007، ص1279).

وأضاف الرائد البريطاني توضيحات بخصوص المساعدات في قوله:" ... لقد سبق لي شرح وتفسير الأسباب بحسب ما أرى، والتي تتطلب منا تبني مثل هذا النوع من الإجراءات والخطوات لحماية مصالحنا ومع وجود العدو خارج المدن، فإنها كلمة منا مدعومة إذا كان ذلك ضروريا بعدد قليل من المدافع، والقنابل من مراكبنا الحربية في الميناء سيكون لذلك أثرا في تشتيت المتمردين، وتفريقهم، كما حدث سابقا، ويحمي ويحفظ ممتلكاتنا ومصالحنا من السلب، والنهب، ويحفظ كذلك أهدافنا التي نسعى إلى تحقيقها..." (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007 ،ص1279).

كما شارك الرائد "هايس سادلر جامس" في إيجاد الحلول بعد التحكم في الوضع التي تعود على بلده بريطانيا بالنفع دون تأثر مصالحها من خلال دعم حكومته لشيوخ القبائل العُمانية "الهناوية"، و"الغافرية، في تعبيره :" ... أن أهم شيء يمكن أن يحفظ ويحمي القطر ويحفظ الأمن كذلك هو استمالة الشيوخ الكبار في عُمان مهما كانت الاختلافات بينهم وبين السلطان، فنحن لا نسمح بأي هجوم على مدينتي مطرح ومسقط، وأنني مدرك تماما بأن ذلك يتضمن ويشمل مساعدتنا الفعالة للحاكم الحالي في حالة حدوث تمرد ضده، إلاّ أنه وبعدم وجود مثل هذه المساعدة من جانبنا للحاكم سيكون من الصعب حماية رعايانا ومصالحهم التجارية، ومن الواضح فإن شرحا وتفسيرا لمقاصدنا سيكون درعا واقيا ضد أية انتفاضة أو ثورة وسيدرك الزعماء بأن أية انتفاضة أو ثورة ستجعلهم في مواجهة مع قوتنا... " (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، 2007 ،ص1279).

وأضاف قائلا:" ... يمكنني أن أضيف إلى ذلك القول إن رعايانا في كلتا المدينتين مطرح ومسقط، يمتلكون الثروة الأساسية في التجارة والبضائع والممتلكات المنزلية، بينما تجارة الصادر والوارد في القطر تقع تحت أيديهم ويسيطرون عليها، وقيمة هذه التجارة وفق آخر الحسابات تصل إلى3,800,000 دولارا، وهذا تقديرا قليلا، ويمكن القول من حيث المصالح التجارية، أن مطرح ومسقط هما الآن مدينتان بريطانيتان (محمد بن عبد الله حمد الحارثي، مج 1، ص1279).

وبعد مرور مدة من الزمن توصل السلطان "فيصل بن تركي" إلى عقد الصلح مع الثوار بدعم بريطاني للخروج من الأزمة الخانقة، وذلك أن دفع لهؤلاء الثوار مبلغا من المال قدره 177ألف روبية، فضلا عن ذلك، طالبت الحكومة البريطانية بتعويضات كبيرة عن الخسائر التي لحقت بتجارة البانيان.

الخاتمة:

من خلال عرض وتحليل المادة الأرشيفية الأوروبية البريطانية والفرنسية على حد السواء، وما توصلت إليه الدراسات الحديثة من تخريجات، تبين أن تدخل الرائد "هايس سادلر جامس" – الوكيل السياسي البريطاني في مسقط – لأجل تسوية بعض مجريات أحداث 1895م في عُمان كانت خدمة لمصالح الحكومة البريطانية، وأن المدة التي عاشها هذا الرائد البريطاني في عُمان كشخصية سياسية ودبلوماسية مَثَّل فيها صورة السياسة البريطانية على الوجه الصحيح، بحيث عمل بكل ما في

وسعه للحفاظ على الوجود البريطاني في منطقة الخليج عامة وعُمان خاصة، وبالضبط في مدنيتي مسقط ومطرح، هاتين المدينتين الإستراتجيتين في مجال التجارة البحرية العالمية آنذاك.

كشفت أحداث عام 1895م التي قادتها القبائل العمانية ضد السلطان "فيصل بن تركي"، وتدخل الوكيل السياسي البريطاني الرائد "هايس سادلر جامس" في مسقط في حل الأزمة الداخلية، دليلا آخر على مدى استفحال النفوذ البريطاني وسيطرته في توجيه القرار السياسي في تلك المرحلة التاريخية من تاريخ عمان الحديث.

أماطت مواقف الحكومة البريطانية اتجاه هذه الأحداث الداخلية اللثام عن مدى حرص هذه الأخيرة للاهتمام بمراقبة ما كان يجري على الساحة العُمانية المحلية، وحرصها على حماية وتأمين مصالحها، ولم تأبه بالانفلات السياسي لسلطة عُمان، ولم تكلف نفسها في محاولة استعادة السلطة، وعاصمة السلطان، مما يفسر طبيعة العلاقة بين السلطان والحكومة البريطانية في الفترة السابقة لقيام الثورة، والتي من خلالها أمكن التوصل إلى أن العلاقة بين الطرفين لم تكن ودية أو حسنة، بل شابها خلافات أدت إلى تجاهل الحكومة البريطانية في مد يد العون للسلطة الحاكمة.

ومن جهة أخرى، أن هذه الحوادث الداخلية لعُمان لم تكشف عن التدخل السافر للوكيل البريطاني فحسب، بل اعتبرت دليلا على مدى محدودية سلطة السلطان "فيصل بن تركي" ونفوذه لدرجة أن كل المحاولات الساعية للتسوية الوضع مع القبائل كانت بواسطة نظام دفع المبالغ المالية والذي كان للوكالة السياسية البريطانية اليد الطولى في الإشراف عليه وترتيبه ومصالحها الاقتصادية في المنطقة، والتي كانت نتائجها مخيبة للآمال، إذ تورط فيها السلطان بالمديونية تجاه الحكومة البريطانية، والتي استغلتها هذه الأخيرة كأوراق للضغط على السلطان كلما أتيحت لها الفرص.

وصفوة القول، أن السلطان "فيصل بن تركي" كان مدركا منذ توليه العرش على عُمان لقوة الضغط البريطاني، الأمر الذي دفع به إلى توجيه سياسته الخارجية وفق مصالحه، من خلال البحث عن البدائل في التحرر من القيود البريطانية، فوافق في عام 1894م على إنشاء قنصلية فرنسية في مسقط، وزاد من تقاربه مع الفرنسيين نتيجة سخطه على تخلي بريطانيا عنه في حوادث عام 1895م، والتي تمكنت من احتلال أجزاء من مسقط، وحصاره لمدة ثلاثة أسابيع متتالية، ولم تنجد السلطان سوى تدخل القبائل "الغافرية " التي وقفت إلى جانبه حتى انتهت الأزمة بالصلح بين السلطان وزعماء القبائل المعارضين لحكمه.

الملاحق

1– مجموعة وثائق من الأرشيف الفرنسي لاكورنيف La courneuve

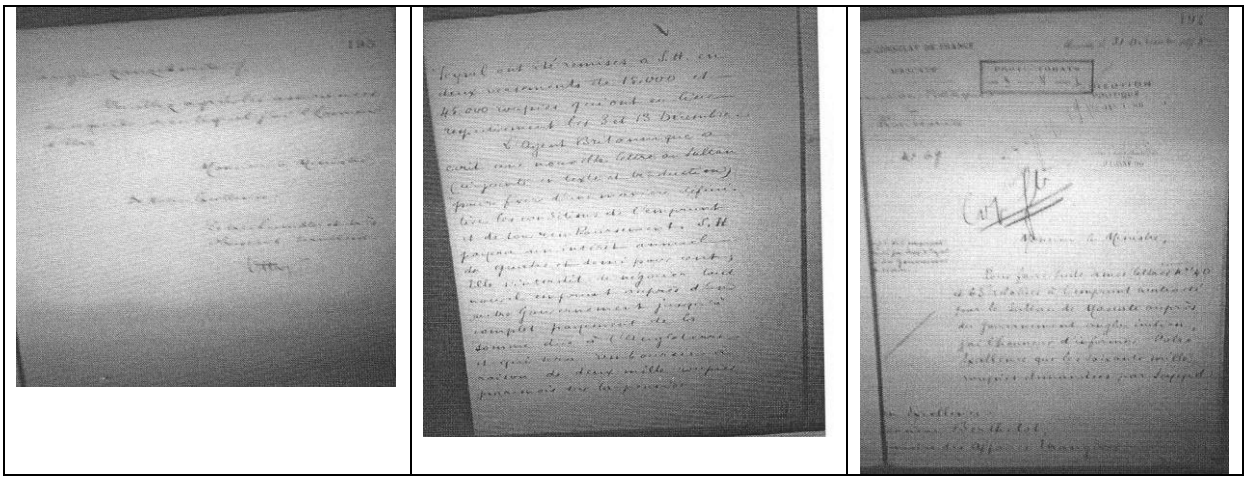

2– الأرشيف البريطاني عن المكتبة الرقمية القطرية

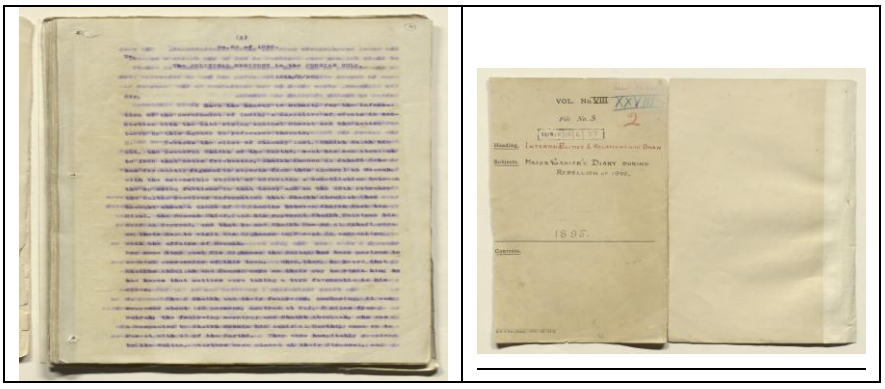

حواشي البحث

1- هو الإمام عزان تولى الإمامة 1886–1871م وقد ثارت في عهده فتنة القبائل وانقسم الناس بين فيئتين هناوية وغفارية.

2- يراجع قائمة الجرد لأسماء الوكلاء السياسيين البريطانيين في مسقط:

J.E. Peterson (1978), Foundations of an Emerging State: Oman in the Twentieth Century: Political Croom Helm, p226. https://www.qdl.qa/archive/81055/vdc_100046245859.0x00004a.

3 – الهناوية والغافرية: انقسم المجتمع العُماني منذ الحرب الأهلية في عمان (1718– 1737)، إلى قسمين رئيسيين هما: الهناوية وهم من عرب الجنوب أو اليمنية أو القحطانية وسمّوا بذلك نسبة إلى زعيمهم خلف بن مبارك الهنائي، وهم أول من وفد على عمان في عصورها الأولى كحال سعد سكان الباطنة، والحرن، والمهاجرين، والحبوس سكان الشرقية والبوسعيد وبني روبي والعوامر وبني علي سكان الظاهرة، وبني بوحسن سكان جهلان ومعظم الهناوية على المذهب الأباضي، والهناوية قبيلة من قبائل الأزد التي هاجرت من اليمن بعد تصدع سد مأرب عند منتصف القرن

السادس الميلادي بزعامة مالك بن فهم .واستقرت داخل عمان. وأما القبائل الغافرية فهم عرب الشمال أو النزارية أو العدنانية، وسموا بذلك نسبةً إلى زعيمهم محمد بن ناصر الغافري، من بني جابر في الهجر الغربية وبني ريام في الجبل الأخضر، وبني بوعلي في جهلان، وآل نعيم في الظاهرة، ومعظم الغافرية على المذهب السني، وكان محمد بن ناصر الغافري وللاطلاع على هذه القبائل وتقسيماتها. ينظر كل من: نور الدين السالمي: تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، تصحيح وتعليق: إبراهيم طفيش، مطبعة الشباب، القاهرة، 1250، ج1، ص 21-25. محمد بن عبد الله الشعباني، (2008)، المرجان في نسب بني سامة بن لؤي وقبائلهم في عمان مكتبة مسقط، ص 131. س.ب. مايلز، (1983) الخليج العربي بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة، ص251 – 274. الخصوصي، بدر الدين عباس (1984)، دراسات في تاريخ الخليج الحديث والمعاصر، ط 2، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

4 اوتافي- Ottavi"سياسي فرنسي من أصل كورسيكي، كان يعمل في القنصلية الفرنسية في زنجبار، وعمل لوقت قصير في بعض موانئ الخليج مما اكسبه معرفة اللغة العربية، ومهارة في التعامل مع العرب. وتم تعيينه قنصلا في مسقط في 11/8/ 1894م في عهد السلطان فيصل بن تركي، الذي عرف تزايدا ملحوظا للنفوذ الفرنسي في عُمان. ونظرا لبراعته الدبلوماسية اعتبر الخصم العنيد للبريطانيين. لأكثر تفاصيل يراجع: لوريمر، (1973) دليل الخليج-القسم التاريخ، الجزء الثاني، ترجمة قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، الدوحة، ج2، ص 840.

5 هو الشيخ صالح بن عيسى الحارثي رئيس قبيلة الحارث وأمير المنطقة الشرقية وأحد أركان الثلاث في دولة الإمامة بالإضافة إلى الإمام وسليمان بن حمير. وهو أكبر زعماء الهناوية في الداخلية. ولد هذا الشيخ في قرية القابل من شرقية عمان وذلك في عام 1250 هـ، ونشأ بها. ودرس على يد العلامة المحقق سعيد بن خلفان الخليلي. وتولى زعامة القبيلة في عام 1855. كان هذا الشيخ أحد أركان دولة الإمام عزان بن قيس وتأييده (1868-1871) حيث أبلى بلاءً حسنا في ظل هذه الإمامة وجاهد بنفسه وماله من اجل إحقاق الحق ونشر العدل والقضاء على الظلم والجور وطرد المستعمر الأجنبي من البلاد، وكان يقود الجيوش بنفسه. وشكل نداً قوياً للسلطان تركي بن سعيد، وولده السلطان فيصل بن تركي. وبعد نهاية الإمام عزان بن قيس حاول جاهدا إعادة الإمامة من جديد إلا انه لم يكتب له ذلك. توفي في عام 1314هـ / 1896م. يراجع سيرة الشيخ عن الإمام نور الدين عبد الله بن حميد السالمي: تحفة الأعيان في سيرة أهل عمان، تصليح وتعليق: ابراهيم طفيش الجزائري، المطبعة السلفية بمصر، 1347، ص 290. جورج رنس، (2003)، عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي،2003، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، مصر، ص116، 117.

6 هو الشيخ حمود بن سعيد الجحافي من أبرز شيوخ قبيلة آل وهيبة الهناوية، ويرأس أكبر افخاذها، وقاد مع بعض القبائل حركة معارضة للسلطان تركي بن سعيد في أكثر من سنة.

7 – ويروي ويندل فيليبس نقلاً عن السلطان تيمور بن فيصل، الذي كان في السابعة من عمره أثناء الثورة أنه في منتصف ليلة 13 شباط دخل رجل اسمه خميس بن حويس الهناوي الغرفة التي فيها خزانة السلطان فيصل، وأخذ يشغل الحارس بالحديث، واستطاع أن يختبئ داخل القصر بعد إغلاق الأبواب، وفي الموعد المتفق عليه مسبقاً مع الثوار قام بفتح الباب، ولكن الحارس شاهده وصاح عليه، وبينما كان عبد الله بن صالح يحاول الدخول من الباب أصيب بجرح عميق في ذراعه من شفرة منشار ألقيت عليه، وبعد قتلهم لأحد الحراس شقوا طريقهم إلى جناح السلطان للقضاء عليه، وطرقوا الباب، وسمعت السيدات في الداخل عبد الله يقول: أنا محمد بن تركي شقيق السلطان، ورفضت السيدات فتح الباب، وهرعن إلى تحذير السلطان فيصل، الذي كان قد سمع صوت الطلقة التي قتلت الحارس، وعلى إثرها صعد السلطان إلى سطح قصره وبصحبته زوجته، واثنتين من شقيقاته وابنه تيمور، وبعد انشغال الثوار تمكن السلطان ومن معه من الوصول إلى قلعة الجلالي. ينظر: وندل فيليبس، تاريخ عُمان، (1983)، ترجمة محمد أمين عبد الله، مطابع سجل العرب، القاهرة، ص 157.

ببليوغرافيا البحث:

مصادر أرشيفية:

- Archives Diplomatiques: La courneuve; Paris; Microfilm; Bte n° 184-
-Record of Oman1867-1947, Vol 2, Historical affairs 1871-1913, ed by R. W. Bailey, England.
– الأرشيف الذي يحمل رقم 103: R/15/6/37، ملف 2، السياسة الداخلية والعلاقات مع عُمان، مُذكرات الرائد "سادلر" أثناء تمرد سنة 1895م. عرض على مكتبة قطر الرقمية: https://www.qdl.qa /archive
محتويات السجل: ملف واحد (50 ورقة). يعود تاريخه إلى 18 مارس 1895م –16 أبريل 1895م. اللغة المستخدمة: الإنجليزية. النسخة الأصلية محفوظة في المكتبة البريطانية: أوراق خاصة وسجلات من مكتب الهند. https://www.qdl.qa /archive

دراسات حديثة عربية

1. ثابت العمري وجبر الخطيب (2016)، ثورة عام 1895 في عُمان، دراسة تحليلية، مجلة المنار للدراسات الإنسانية، جامعة آل البيت، مج 22، ع 2.
2. الخصوصي، بدر الدين عباس (1984)، دراسات في تاريخ الخليج الحديث والمعاصر، ط 2، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
3. صالح العقاد، (1956)، الاستعمار في الخليج الفارسي، المكتبة الإنكلو المصرية، القاهرة.
4. غباش حسين، (1997)، عُمان الديموقراطية الإسلامية – الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500–1970 – ترجمة أنطوان حمصي، ط1، دار الجديد، بيروت.

5. فرح باسم ابراهيم، (2011)، فيصل بن تركي سلطان عمان 1888–1913م، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 71.
6. ج، ج، لوريمر (1973)، دليل الخليج: القسم التاريخي، ج2، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.د.ن.
7. مايلز، س.ب. (1983) الخليج العربي بلدانه وقبائله، ترجمة: محمد أمين عبد الله، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافة.
8. محمد بن عبد الله الشعباني، (2008)، المرجان في نسب بني سامة بن لؤي وقبائلهم في عمان مكتبة مسقط.
9. محمد بن عبد الله حمد الحارثي، (2007)، موسوعة عمان: الوثائق السرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. محمود شاكر، (2003)، موسوعة تاريخ الخليج العربي، الجزء 2، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
11. نتاليا نيكولا يفنا تومانو فيتش، (2006)، الدول الأوروبية في الخليج العربي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، ترجمة سمير نجم الدين سطاس، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.
12. نور الدين السالمي، (1835)، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، تصحيح وتعليق: إبراهيم طفيش، مطبعة الشباب، القاهرة.
13. وندل فيليب، تاريخ عُمان، (1983)، ترجمة محمد أمين عبد الله، مطابع سجل العرب، القاهرة.
14. -------، (2012)، عمان تاريخ له جذور، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

المواقع الالكترونية:

-https:// www.revolvy.com/topic/James Hayes
-https://www.britannica.com/biography/James-Sadler
-https://www.europeansineastafrica.co.uk